

Distr.
GENERAL

S/1996/456
21 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير لاحق عن حالة حقوق الإنسان في كرواتيا مقدم
عملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥) المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ والبيان الرئاسي المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/PRST/1996/8)، الذي كان مما جاء فيه أن طلب المجلس إلى الأمين العام إبقاءه على علم بمدى التقدم المحرز في التدابير المتخذة من جانب حكومة جمهورية كرواتيا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٠٠٩ (١٩٩٥) و ١٠١٩ (١٩٩٥). وكان هذان القراران قد اتخذا في أعقاب العمليات العسكرية التي قامت بها كرواتيا في أيار/مايو و آب/أغسطس ١٩٩٥، والتي استعادت بها الحكومة السيطرة على مناطق إقليمها التي كان يسيطر عليها الصرب سابقا والتي تقع في سلافونيا الغربية ومنطقة كرايينا والتي أعلنت مناطق مشمولة بحماية الأمم المتحدة وكانت تُعرف باسم القطاعات الغربية والشمالية والجنوبية. وكان مما طالب به المجلس في هذين القرارين أن تحترم حكومة كرواتيا، احتراما كاملا، حقوق السكان الصرب المحليين، بما في ذلك حقهم في البقاء أو المغادرة أو العودة بسلام، وأن تتخذ تدابير عاجلة لانتهاء جميع انتهاكات القانون الانساني الدولي وحقوق الانسان في هذه المناطق، وأن تحقق في جميع التقارير التي تضيد بوقوع انتهاكات من هذا القبيل، بهدف محاكمة المسؤولين عن ارتكاب تلك الانتهاكات ومعاقتهم.

٢ - وفي البيان الرئاسي المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ طلب مجلس الأمن مرة أخرى إلى حكومة كرواتيا إبلاء الاعتبار الواجب لمنح عضو عام للصرب المحليين الذين لا يزالون قيد الاعتقال بتهم مردها إلى اشتراكهم المزعوم في النزاع، وحث حكومة كرواتيا على أن تفي بالتزاماتها المتصلة بالمحكمة الدولية بغير تحفظ أو إبطاء. كما أعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء حالة اللاجئين من جمهورية كرواتيا الراغبين في العودة. وأدان المجلس حقيقة أنه لم يتم حتى الآن اتخاذ تدابير فعالة في هذا الصدد، وطلب إلى حكومة كرواتيا أن تتكفل بالبت السريع في جميع الطلبات التي ترد من اللاجئين، مؤكدا على أن ممارسة الحق في العودة لا يجوز أن تكون مشروطة بإبرام اتفاق بشأن تطبيع العلاقات بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وختاما، طلب المجلس إلى حكومة كرواتيا أن تلغي القرار الذي سبق أن اتخذته بوقف العمل بمواد القانون الدستوري التي تؤثر على حقوق الأقليات القومية، وأن تشرع في انشاء محكمة مؤقتة لحقوق الانسان. وذكر المجلس حكومة كرواتيا بأن لتعزيز الاحترام الدقيق لحقوق الأشخاص المنتمين

إلى الأقلية الصربية صلة وثيقة بالنجاح في تنفيذ الاتفاق الأساسي المتعلق بمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/951، المرفق).

٣ - وكنت قد قدمت تقريرتي السابق عن هذه المسألة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/1996/109). أما هذا التقرير فيبين التطورات اللاحقة التي استجدت حتى بداية حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٤ - ومما يذكر أن ولاية عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا "أنكرو" قد أنهارها مجلس الأمن اعتباراً من ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقد اقتضى إنهاء هذه الولاية أن تنسحب من القطاعات الغربية والشمالية والجنوبية السابقة لا جميع وحدات الأمم المتحدة العسكرية فحسب، وإنما كذلك العناصر المدنية المرافقة لها، بمن في ذلك المسؤولون السياسيون ومسؤولو الإغاثة الإنسانية التابعون لعملية "أنكرو" وشرطة الأمم المتحدة المدنية. وعليه، وتلبية لطلب مجلس الأمن الوارد في الفقرة السابعة من البيان الرئاسي المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ تم تجميع المعلومات اللازمة لهذا التقرير عن طريق العملية الميدانية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك استناداً إلى معلومات واردة من مصادر متنوعة أخرى في كرواتيا. ومن بين هذه المصادر بعثة الرصد التابعة للجماعة الأوروبية، التي يقوم المسؤولون فيها برصد التطورات المستجدة بشأن طائفة عريضة من القضايا الإنسانية، كما أنهم حضروا جلسات المحاكمة التي انعقدت نتيجة للعمليات العسكرية التي قامت بها كرواتيا في صيف عام ١٩٩٥. كما تم الحصول على معلومات إضافية من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية المعنية بحقوق الإنسان والتي تتولى رصد التطورات بصورة مستقلة.

٥ - كما روعيت في هذا التقرير وثيقة أعدتها حكومة كرواتيا بعنوان "تقرير من حكومة جمهورية كرواتيا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥)" صادرة بتاريخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (يشار إليها فيما بعد باسم "تقرير الحكومة").

٦ - ومن المهم، من البداية، تسليط الضوء على تغير هام حدث في القطاعات الشمالية والجنوبية والغربية السابقة منذ تقريرتي السابق. وهذا التغير يتعلق بإعادة تعمير هذه المناطق بأعداد كبيرة من السكان الكروات، بمن فيهم الكروات الذين شردوا في بداية الحرب من هذه المناطق ومن منطقة سلافونيا الشرقية، إلى جانب الكروات اللاجئين من الجهتين في البوسنة والهرسك. كما انتقل إلى القطاعات السابقة عدد آخر من الكروات من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولا سيما من محافظة فويفودينا ومنطقة كوسوفو. وكان لقيام عدد كبير من هؤلاء الأشخاص بشغل المساكن المملوكة للصرب الكروات - ممن فروا من المنطقة في أعقاب العمليات العسكرية التي شهدتها صيف العام الماضي - أثر بالغ على التوازن العرقي في المنطقة. كما أن هذا التغير يثير علامات استفهام كبيرة حول مدى إمكانية عودة الصرب الكروات. وقد تعرضنا لهذه المسألة بالبحث المتعمق في موضع لاحق من هذا التقرير.

ثانيا - انتهاكات حقوق الإنسان وتصدي الحكومة لها

ألف - الحالة العامة لحقوق الإنسان

٧ - منذ تقرير المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦ وكل الأدلة تبين أن السلطات الكرواتية لم تنفذ التدابير الأمنية الفعالة اللازمة لمنع مضايقة واضطهاد الصرب المتبقين في القطاعات السابقة. وقد اشتدت حدة هذه المشكلة بدرجة بالغة في منطقة كينين بالقطاع الجنوبي السابق، حيث لا يزال يرد عدد هائل من البلاغات عن استمرار أعمال السلب والنهب والترويع، وحيث يصف المراقبون الدوليون الوضع السائد بأنه "فوضوي". ومما يؤكد صحة هذه البلاغات أن المراقبين الدوليين والمحليين لم يسجلوا شكاوى مقدمة من صرب مقيمين في المنطقة فحسب، وإنما كذلك من بعض اللاجئين والمشردين الكروات ممن انتقلوا إلى هناك في الأشهر القليلة الماضية.

٨ - ولا تزال أعمال القتل والحرق العمد في المنطقة تشكل مدعاة للقلق، وإن كانت تقل كثيرا عن أعمال الترويع والسلب والنهب. ويرد في تقرير الحكومة أن ما مجموعه ١٢ عملية قتل (منها عملية راح ضحيتها شخصان) قد ارتكبت في المنطقة منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وأن ٦ عمليات قتل قد تم تحديد الجناة فيها، حيث وجهت تهم جنائية إلى ٦ أشخاص مشتبه فيهم. وتنفذ الحكومة كذلك بأنه تم الإبلاغ، خلال الفترة الواقعة بين ٨ كانون الثاني/يناير و ١ أيار/مايو ١٩٩٦ عن ٨٩ حالة من حالات تدمير المنازل بالحرق العمد أو بالمتفجرات، منها ٢٩ حالة تم تحديد الجناة فيها وأسفرت عن توجيه تهم جنائية إلى ٢٦ شخصا. وقد أفاد المراقبون الدوليون عن بعض حوادث الحرق العمد في القطاعات السابقة، شملت حرق ٤ منازل في بارتسيتسي، بالقرب من كينين، مساء يوم ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وفي ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، أبلغ عن قيام بعض ضباط الشرطة العسكرية الكروات - المتمركزين في مخيم كوكبلينسكو للاجئين، القريب من دونيك بالقطاع الشرقي السابق - باضرام النيران في منزلين.

٩ - أما أعمال السلب والنهب والترويع المستمرة في منطقة كينين فغالبا ما توصف بأنها من أعمال العصابات المغيرة التي كثيرا ما تضم جنودا كروات يتشحون بالزي الرسمي. ويقال إن عددا كبيرا من عمليات الهجوم هذه يتم في الليل. كما قيل إن المسؤولين عن ارتكاب بعض هذه الأعمال، وليس كلها، قد يكونون وافدين عبر الحدود من إقليم تسيطر عليه قوات كروات البوسنة في البوسنة والهرسك. والواقع أن من أكثر المناطق تعرضا لهذه الأعمال منطقة صرب، وهي بلدة ملاصقة تماما للحدود الدولية وتقع على بعد ٥٠ كيلومترا تقريبا شمال شرقي كينين. فقد تعرضت صرب لسلسلة من الاعتداءات خلال الفترة الواقعة بين ١٣ و ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦، عندما أبلغ عن قيام ٤ رجال يتشحون بالزي العسكري بترويع عدد من أهالي بلدة صرب. وفي واحدة من عمليات الهجوم هذه، اعتدى هؤلاء بالضرب المبرح على رجلين وأرغما آخر، تحت تهديد السلاح، بحفر قبر لنفسه. وأبلغ عن قيام المعتدين بسرقة عدد كبير من الماشية من أهالي المنطقة.

١٠ - كما تم الإبلاغ، في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٦، عن قيام عدد من أهالي منطقة غولوبيتس، وهي ملاصقة لكينين، بأعمال سلب ونهب وتهديد. ورغم أن أسماء بعض الجناة وأرقام سياراتهم قد أبلغت إلى الشرطة، فإن التقارير تفيد بأنه لم يتم اعتقال أحد. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٦، أفاد المراقبون الدوليون بوقوع عدد كبير من حوادث السلب والنهب الأخرى اقترنت بالضرب في كثير من الحالات، في ستريمييتسا وبادينه وكيستانية وبيسكوكبيه ووادي بلافنو، وتقع كلها في القطاع الجنوبي السابق. كما أفيد عن وقوع أعمال سلب ونهب وتخريب في ثلاث كنائس صربية أرثوذكسية بالمنطقة يرجع تاريخها جميعا إلى القرن الرابع عشر. وعلى حد قول المراقبين الدوليين، فقد جعلت حملة العنف الجارية عددا كبيرا من الأهالي يمشون لياليهم في حالة رعب مستمرة.

١١ - كما استمرت أعمال العنف في القطاع الشمالي السابق، وإن كانت بمعدل أقل مما في القطاع الجنوبي السابق. فقد أفيد بأنه في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، تعرض رجل صربي في قرية ياروفاتس، بالقرب من فوينيتس، للاعتداء والضرب المبرح على يد اثنين من الجنود الكروات قطعاً جزءاً من أذنه وسرقوا جواده. وفي ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦، تعرض رجل للضرب وسرق منه حوالي ٢٠٠ مارك ألماني في قرية راييتس برودو، فقام بإبلاغ مسؤولي الشرطة المحليين عن الحادث وبأسماء من اعتدوا عليه. غير أن التقارير تفيد بأنه لم يتم اعتقال أحد. وخلال الأشهر القليلة الماضية، لوحظ انخفاض نسبة أعمال السلب والنهب في القطاع الشمالي السابق، الأمر الذي يعزوه المراقبون الدوليون، جزئياً، إلى قلة ما تبقى في القطاع من ممتلكات منقولة ذات قيمة.

١٢ - وجاء في تقرير الحكومة أنه تم، خلال الفترة الواقعة بين ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الإبلاغ عن ٨٤٥ حالة سرقة كبرى في القطاعات السابقة، تم تحديد الجناة في ٤٦٢ منها، حيث وجهت تهم جنائية إلى ٤٨٨ شخصا. كما سجل التقرير ١٧ حالة سرقة تم فيها اتهام ٢١ شخصا مشتبه بهم.

١٣ - وعلى حد قول المراقبين الأجانب وكذلك الأهالي، فإن الأسباب الرئيسية لاستمرار حالة الفوضى في المنطقة تكمن في قلة وجود الشرطة المدربة وعدم استعداد السلطات الكرواتية لاتخاذ إجراءات وقائية حازمة ضد منتهكي حقوق الإنسان. فقد ذكر رؤساء الشرطة في مناطق عدة للمراقبين الدوليين أنهم قد زودوا بعدد ضئيل من ضباط الشرطة يتعذر معه حفظ الأمن بشكل فعال. وفي غراكاتس وكورينيتسا، أعرب مسؤولو الشرطة المحليون عن القلق إزاء ترحيل بعض ضباط الشرطة من مناطقهم إلى الساحل بمناسبة بدء موسم السياحة. كما أفاد المراقبون الدوليون بأن بعض ضباط الشرطة يشتركون، في حالات كثيرة، في ارتكاب أعمال إجرامية، بينما يُحجم ضباط الشرطة المدنية الكرواتية، في الأعمال الإجرامية الأخرى التي يرتكبها أفراد الجيش الكرواتي، عن ممارسة واجباتهم المهنية أو يخشون أداءها. وفي حالات عدة، تم إبلاغ الشرطة بأسماء الجناة وأرقام سياراتهم وبوقائع أخرى. غير أن هذا لم يسفر عن قيام الشرطة باتخاذ إجراءات فعالة. وذكر المراقبون أن حالة انعدام الأمن السائدة تتفاقم بفعل قصور النظام القضائي المحلي الذي يعاني نقصاً في القضاة وغيرهم من العاملين في الحقل القضائي.

باء - التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد
السكان الصربيين والمحاكمة عليها

١٤ - في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦، أعلن مجلس الأمن أنه ينتظر من الحكومة الكرواتية أن تتابع بنشاط مقاضاة الأشخاص المشتبه في أنهم ارتكبوا، في الماضي، انتهاكات للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان ضد الأقلية الصربية المحلية. وقد وصفت تقارير السابقة النطاق الواسع للجرائم التي تم ارتكابها ضد الصربيين المحليين في أعقاب العمليات العسكرية التي جرت في الصيف الماضي، بما في ذلك وقوع حوالي ١٥٠ حادثة قتل و ٥ ٠٠٠ حالة إحراق متعمد وآلاف من حالات النهب^(١).

١٥ - ويقدم تقرير الحكومة بيانات فيما يتعلق "بالإجراءات الجنائية التي تجري ضد مرتكبي الأعمال الإجرامية في أعقاب 'عملية العاصفة'^(٢)". ويذكر التقرير أنه بدئ في إجراء أو الانتهاء من تحقيقات ضد ٦٢١ شخصا، وشرع في إجراءات رفع الدعوى القانونية ضد ١ ٩٩٧ شخصا، و "تم التوصل إلى الأحكام النهائية ضد ٢٣١ شخصا". ولم تقدم الحكومة أي معلومات عن الأحكام التي تم إصدارها في هذه المحاكمات الجنائية. ولا يتضمن التقرير المقدم من الحكومة كذلك أي إشارة إلى ما إذا كان الأشخاص الذين خضعوا للتحقيقات والمحاكمات التي يصفها التقرير كانوا من الكرواتيين المشتبه في ارتكابهم جرائم ضد الصربيين بعد الأعمال العسكرية في الصيف الماضي، أو صربيين اتهموا بالقيام بأنشطة تم الاضطلاع بها باسم نظام الأمر الواقع الصربي السابق. فعلى سبيل المثال، يتعلق ٤١ من الأحكام النهائية المشار إليها في التقرير (من أصل ما مجموعه ٢٣١) بتهمة العصيان المسلح أو النشاط الهدام والإرهابي -- وهي تهمة ما فتئت السلطات الكرواتية توجهها إلى الصربيين. وبالتالي فإن الأرقام التي قدمتها الحكومة لا تتسم بالوضوح بشأن المسائل المحددة التي أثارها مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٣ أي مسألة "محاكمة الأشخاص المشتبه في أنهم ارتكبوا في الماضي انتهاكات للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان ضد الأقلية الصربية المحلية".

١٦ - وفيما يتعلق بحالات القتل بوجه خاص، فقد أشرت في تقريري الأخير (S/1996/109، الفقرة ١١) إلى أن حكومة كرواتيا ذكرت أن مجموعة من الأشخاص عددهم ٢٥ شخصا قد وجهت إليهم اتهامات أمام السلطات القضائية في ٣١ عملية قتل تم ارتكابها في الأسابيع التي تلت العمليات العسكرية. وتشير المعلومات الواردة في تقرير الحكومة الأخير إلى أن هناك حالات تتعلق بـ ٢٢ شخصا مشتبه في ارتكابهم للقتل هي حاليا في مرحلة التحقيق، في حين تجري الإجراءات القانونية ضد ٣٠ شخصا. وتشير الحكومة إلى أنه تم التوصل إلى قرار نهائي ضد شخص واحد.

١٧ - ويذكر المراقبون الدوليون أن المحاكمات لا تزال تجري في قضيتي فريفودي وغوسيتش، اللتين تحظيان بدعاية واسعة النطاق، واللتين أشرت إليهما في تقريري السابق واللتين تتعلقان على التوالي بقتل تسعة وسبعة أشخاص معظمهم من الصرب المسنين. وقد حظيت الجهود التي تبذلها المحاكم الكرواتية لتقرير المسؤولية عن هذه الأعمال بتقييم إيجابي بوجه عام. بيد أن المراقبين أشاروا إلى ما تواجهه

المحاكم من خيبة واضحة إزاء العيوب التي تتسم بها التحقيقات التي تجريها الشرطة وسلطات الادعاء. وفي قضية أخرى، وهي مقتل امرأة صربية مسنة في روديلي في آب/أغسطس ١٩٩٥، أسفرت المحاكمة التي جرت في شباط/فبراير ١٩٩٦ عن تبرئة المتهم، وهو جندي في الجيش الكرواتي. وكان قد شهد، وأيده في ذلك شهود عيان هم زملاؤه من الجنود الكرواتيين، أنه أقدم على قتل المرأة بإطلاق الرصاص عليها من بندقية رشاشة بعد أن مدت يدها إلى ما تحت مئزرها، مما حدا بالجنود إلى الاعتقاد بأنها تحمل سلاحا.

١٨ - ولا يتضمن تقرير الحكومة أي ذكر لقضية غروبوري، التي تمت مناقشتها في تقرير الأخير (الفقرة ١٢) التي تم فيها قتل خمسة من الصربيين المسنين في قرية صغيرة في القطاع الجنوبي في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٥. وتشير المقررة الخاصة للجنة حقوق الانسان، إلى أن الحكومة الكرواتية لم تجب حتى ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ على رسالة منها مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٦، قدمت فيها أرقام لوحات المركبات الحكومية الكرواتية التي شاهدها أفراد فريق عمل الأمم المتحدة المعني بحقوق الانسان بالقرب من الموقع يوم وقوع أعمال القتل.

١٩ - وقد أشار مراقبو المحاكمات من بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية إلى أن إجراءات عدد من القضايا طالت بلا موجب من جراء تكرار عدم حضور المشاركين الرئيسيين لجلسات المحاكمة، بمن فيهم ممثلو الادعاء والشهود وحتى المتهمون. وفي قضايا الجرائم التي شاهدها بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية المتعلقة بالممتلكات، تم التوصل إلى عدد قليل من القرارات النهائية، وكانت الأحكام التي صدرت في أعقاب قرارات الإدانة مخفضة باستمرار تقريبا وتتألف عادة من أحكام بالسجن لمدة عام أو أقل مع وقف التنفيذ ودفع تكاليف المحاكمة.

ثالثا - الحالة الإنسانية والاقتصادية

٢٠ - تعتبر التقارير الواردة من المراقبين الدوليين والمحليين إيجابية بوجه عام فيما يتعلق بالتقدم المحرز في الجهود الرامية إلى تخفيف المعاناة الإنسانية للمقيمين في القطاعات السابقة. بيد أن الحالة تختلف من منطقة إلى أخرى حسب موقف السلطات المحلية. وقد تلقت حكومة كرواتيا المساعدة في البرامج الإنسانية من العديد من المنظمات الدولية، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وغيرها من المنظمات غير الحكومية الدولية؛ كما كان الصليب الأحمر الكرواتي فعلا في هذا الميدان. وتعتبر احتياجات البقاء الأساسية للسكان الصربيين المتبقين بما في ذلك الغذاء والخدمات الطبية الأساسية، مرضية على ما يبدو بوجه عام من خلال البرامج الجارية. ويشير التقرير المقدم من الحكومة على سبيل المثال إلى أن هناك ٤٤٨ من الأشخاص "المهجورين" يتلقون حاليا الرعاية في مختلف مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين والعجزة في جميع أنحاء البلد.

٢١ - بيد أن المراقبين الدوليين قدروا أن برامج الإنعاش في القطاعات السابقة تحابي المستفيدين الكرواتيين. ففي القطاع الغربي السابق، ذكر أن المساعدة المقدمة من صندوق حكومي خاص لأغراض الإعمار يستخدم بصورة حصرية تقريباً لإعادة بناء المنازل التي يملكها الكرواتيون. وذكر أن استعادة المرافق والخدمات الحيوية، بما فيها شبكات الكهرباء والمياه، فضلاً عن خطوط الحافلات، في القطاع الجنوبي السابق تتركز بصورة رئيسية في المجتمعات المحلية الكرواتية، في حين أن العديد من القرى الصربية لا تزال بصورة أساسية تعيش في ظروف الحرب.

٢٢ - كما لاحظ المراقبون الدوليون وجود عيوب في برنامج كرواتيا لتزويد الصربيين المتبقين بوثائق الهوية الأساسية التي تعتبر ضرورية للحصول على الاستحقاقات الاجتماعية. وذكر أن موقف المسؤولين الكرواتيين المحليين يختلف من بلدة إلى بلدة، وأن المسؤولين في بعض المناطق، مثل كورينيتشا، غير متعاونين في إصدار هذه الوثائق. ويرفض المسؤولون الكرواتيون باستمرار الاعتراف بالوثائق التي أصدرتها سلطات الأمر الواقع الصربية السابقة، ونتيجة لذلك، فإن المقيمين الصربيين يضطرون للخضوع لإجراءات إدارية شاقة لتسجيل وقائع مثل الولادات والزيجات والوفيات. ومع ذلك، فإن الناتج النهائي يعتمد غالباً على مزاج السلطات المحلية. ولم يفلح بعض الصربيين المسنين المتبقين على سبيل المثال في تأمين استحقاقات التقاعد التي يحق لهم تقاضيها. وتشير الحكومة في تقريرها إلى أنه تم حتى ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦، تقديم ٥٨٣ طلباً للحصول على استحقاقات التقاعد من المقيمين في القطاعات السابقة، وأنه تم "تجهيز" ٥٣ طلباً منها. ولم يشير إلى معنى عبارة "تجهيز".

٢٣ - وتعتبر الحالة الاقتصادية لجميع المقيمين في القطاعات السابقة صعبة، حيث قد جرى تدمير معظم الهياكل الأساسية في المنطقة. بيد أن التقارير تشير إلى أن الصرب الكرواتيين يواجهون حالات صعبة بوجه خاص بسبب التمييز في مجال العمالة. فقد ذكر على سبيل المثال أن الطلبات التي قدمها نحو ٢٠٠ صربي للحصول على وظائف معلن عنها في شركة للأخشاب تملكها الحكومة في القطاع الغربي السابق، لم تسفر عن تقديم عروض لأي وظيفة. ولم يتمكن الأطباء والممرضات الصربيون في المنطقة نفسها من العثور على عمل بالرغم من الاعتراف بوجود حاجة للأفراد الطبيين. وذكر المراقبون الدوليون أن مهندسا صربيا في كنين قد طرد من أحد المكاتب البلدية ونصح بأنه "لن يجد أي عمل هنا". ويشير التقرير المقدم من الحكومة إلى أن مكتب الاستخدام التابع للدولة قد شرع في إعادة إنشاء المكاتب في القطاعات السابقة، وأنه قام حتى ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ بتسجيل ما مجموعه ٤٦٠ ٤ شخصاً عاطلاً عن العمل في المنطقة. ولا يشير التقرير إلى عدد الصربيين الكرواتيين من هؤلاء.

٢٤ - كما أبلغ عن وقوع تمييز ضد الصربيين في فرض الضرائب عن السنين الأربع منذ بداية الحرب. وقد ذكر الصربيون المحليون أن حكومة كرواتيا تطلب دفع ضرائب بالرغم من الأحكام المتعلقة بإعفاء الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالحرب، التي ذكر أنها تنطبق على الكروات.

رابعاً - عودة اللاجئين والمشردين الصرب الكرواتيين

ألف - لمحة عامة

٢٥ - يُذكر أن عدداً يقدر بنحو ٢٠٠ ٠٠٠ صربي كرواتي قد فروا إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أعقاب العمليات العسكرية الكرواتية في صيف عام ١٩٩٥. وهناك عدد آخر من اللاجئين الصربيين الكرواتيين يعيشون حالياً في جمهورية سربسكا في البوسنة والهرسك. ويشير التقرير المقدم من الحكومة، إلى أنه لم يعد حتى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ إلى كرواتيا إلا ٧ ٠٦٥ شخصاً بعد إذن الحكومة. ويذكر المراقبون الدوليون أن عدد الصرب الكرواتيين الذين عادوا فعلياً إلى منازلهم في القطاعات السابقة هو على ما يبدو أقل بكثير من هذا الرقم. ويذكر التقرير المقدم من الحكومة كذلك أن عدداً يبلغ مجموعه ١٤ ٠٠٠ شخصاً تقدموا بطلبات إلى مكتب الدولة للنازحين واللاجئين للسماح لهم بالعودة منذ ١ أيار/مايو ١٩٩٥، إلا أن تقارير أخرى تشير إلى أن عدد مقدمي الطلبات في المكتب الكرواتي في بلغراد وحده قد يكون أكبر بكثير. وذكر أن الإجراءات التي تفرضها السلطات الكرواتية للحصول على إذن بالعودة لا تزال مرهقة وشاقة.

٢٦ - وعلى سبيل التباين من عدد العائدين إلى كرواتيا من الصرب الكرواتيين، يشير التقرير المقدم من الحكومة إلى أن عدداً يبلغ مجموعه ٣٦ ٧٦٦ من الأشخاص المشردين من داخل كرواتيا قد تم تسجيلهم كعائدين في القطاعات السابقة حتى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. والأغلبية الساحقة لهؤلاء الأشخاص من الكرواتيين. ويشير التقرير كذلك إلى أنه يجري إيواء نحو ١٤ ٠٠٠ لاجئ من البوسنة والهرسك في منازل مهجورة في القطاعات السابقة. وتسترشد هذه العملية الكبرى لنقل السكان جزئياً بالمرسوم الذي أصدرته الحكومة بشأن حقوق العائدين، الذي ينهي مركز المشرّد بالنسبة للأشخاص المشردين من سلافونيا الغربية (القطاع الغربي السابق) ومنطقة كاراينا (القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين) في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، على التوالي. ومن المرجح أن يكتسب نقل الكرواتيين إلى القطاعات السابقة مزيداً من الزخم من القانون المتعلق بـ "المناطق التي تتسم باهتمام وطني خاص" الذي أقره البرلمان في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦. ويعد هذا القانون بمنافع مختلفة، بما في ذلك تخفيض الضرائب وإمكانية حصول الأشخاص الذين ينتقلون إلى المنطقة على ملكية العقارات بعد عشر سنوات من شغلها. وبالرغم من أن القانون ينطبق بموجب أحكامه على قدم المساواة على الكرواتيين والصربيين، فإن الصعوبات التي يواجهها الصرب الكرواتيون الراغبون في العودة يجعل من المرجح أن يكون الكروات لا الصرب هم المستفيدون الرئيسيون من هذه التدابير.

٢٧ - وقد أبدت الحكومة الملاحظة التالية في تقريرها المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦:

"لولا العديد من مصادر القلق الشديد المتعلقة بالأمن والمرتبطة بعودة الصرب الاثنيتين الذين فروا من كرواتيا، ولكنهم يرغبون الآن في العودة، لكانت تلك العودة تسير بخطى أسرع. وينبغي

ألا يغفل الأمين العام عن الحقيقة بأن العودة الجماعية وغير المنظمة للصرّب إلى المناطق المحررة سيؤدي إلى الخروج الجماعي لغير الصرب الذين عادوا لتوهم، كما أنها ستثني غير الصرب الذين سيعودون إلى المناطق المحررة عن العودة. وهؤلاء الأشخاص جميعهم طردهم في الأصل الصرب الثوار. وسوف تعمل حكومة جمهورية كرواتيا مع البعثة طويلة الأجل التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتشجيع التدابير المختلفة لبناء الثقة وذلك من أجل تسهيل عودة الأشخاص الذين يرغبون في العودة".

٢٨ - وفيما يتعلق بالمسألة المحددة المتعلقة بعودة صرب سلوفانيا الغربية (القطاع الغربي السابق) من سلوفانيا الشرقية فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد أعدت مشروعاً رائداً للعودة، وهو مشروع يشمل أيضاً عودة الكرواتيين المشردين إلى مجتمعاتهم في سلوفانيا الشرقية التي لا تزال، من الناحية الفعلية، خاضعة لسيطرة السلطات الصربية. والمفاوضات المطولة التي جرت على مدى الشهرين الماضيين أسفرت عن تحديد أربع قرى، إحداها في سلافونيا الغربية وثلاث في سلافونيا الشرقية، على أنها أنسب المناطق لتطبيق مشروع العودة. وعلى الرغم من أن الأشخاص المشردين قد قاموا بزيارات لتلك المجتمعات الأربعة فإنه لا يزال يتعين أن يتم قبل البدء في العودة إنجاز مهام مختلفة من بينها إجراء عمليات إصلاح كبيرة للمساكن المتضررة، وكذلك إزالة الألغام.

باء - مسألة الممتلكات

٢٩ - كما سبق أن أشرت فإن هناك مسألة هامة في القطاعات الغربية والشمالية والجنوبية السابقة وهي مسألة الممتلكات التي يعود الجزء الأكبر منها إلى الصرب الكرواتيين الذين فروا من المنطقة في صيف عام ١٩٩٥. وقد أشرت في تقريرتي السابق إلى أن الكرواتيين قد اتخذوا الخطوة الإيجابية المتمثلة في تعليق المهلة الزمنية المحددة لقيام الصرب الكرواتيين بتقديم المطالبات المتعلقة بمساكنهم التي هجروها وإلا فقدوا ملكيتها. وقد وردت تلك المهلة الزمنية في "قانون الاستيلاء على الممتلكات وإدارتها بصفة مؤقتة" الذي أصدرته الحكومة في أواخر عام ١٩٩٥. غير أنه ينبغي أن يلاحظ أن تعليق المهلة الزمنية لم يطبق على مستأجري الشقق المملوكة للحكومة، وبالتالي فإن المستأجرين الذين هجروا الممتلكات المؤجرة في الخروج الجماعي الذي حدث في الصيف الماضي، ولم يطالبوا بمساكنهم في الوقت المناسب، ربما يكونون قد فقدوا الحق في المطالبة بمنزلهم.

٣٠ - والكثير من الممتلكات غير المشغولة في القطاعات السابقة أصبح يشغلها الآن الكرواتيون العائدون والمهاجرون الذين يزيد عددهم عن عدد الصرب الكرواتيين العائدين بعدة آلاف. وفي حين أن شغل الممتلكات يحدث في أكثر الحالات وفقاً للإجراء القانوني، بصور تصاريح من السلطات لشغل الممتلكات المهجورة، بصفة مؤقتة، فقد ذكر أن بعض الممتلكات الأخرى يتم شغلها دون موافقة رسمية. وفي بعض الحالات التي أبلغ عنها لقي الصرب الكرواتيون الذين يحاولون العودة إلى ديارهم مقاومة من أشخاص يحتلونهم. وقد تمثل ذلك في حادثة أبلغ عنها وحصل فيها لاجئون كرواتيون من البوسنة والهرسك على

تصريح بالإقامة في مسكن رجل صربي في فوينتش، في القطاع الشمالي السابق، بينما اعتقل الرجل لعدة أيام للتحقيق في الأنشطة التي كان يقوم بها خلال الحرب. وبعد الإفراج عن الرجل لم يتمكن من استعادة بيته وهو يعيش عند أصدقاء له. وهناك حالة أخرى تتكرر كثيرا وهي حالة رجل من الصرب الكرواتيين الذين عادوا في نيسان/أبريل ١٩٩٦ من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى بيته في بلاسكي، حيث وجد البيت مشغولا بللاجئين كرواتيين من البوسنة والهرسك. وقد ذكر أن المسؤولين المحليين قد نصحوا الرجل بأن يشغل مسكن شخص آخر.

٣١ - وقد وردت أيضا تقارير متفرقة تشير إلى قيام كرواتيون مسلحون بطرد الصرب المتبقين بالقوة. وفي واحدة من تلك الحالات، تعرضت امرأة صربية من راسكوفيشي، قرب كنين، للضرب المبرح واحتاج الأمر إلى دخولها المستشفى بعد أن دخل أربعة رجال إلى بيتها في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦ وادعوا أن لديهم إذن باحتلال مسكنها. وأفراد الشرطة الكرواتيون الذين استدعوا إلى مكان الحادثة أكدوا من هوية الضحية ولكنهم كانوا، على ما بدا، خائفين من التصدي للمعتدين الذين لم يقبض عليهم.

٣٢ - والمحاولات المختلفة التي قامت بها السلطات الكرواتية لتنظيم شغل الممتلكات في القطاعات السابقة، عن طريق إنشاء لجان، لم تكن فعالة ولا تزال الحالة، إلى حد كبير، خارجة عن نطاق السيطرة. وقد ذكر أن بعض الصرب الكرواتيين العائدين الذين طلبوا المساعدة من المحاكم في استعادة ممتلكاتهم قد صادفوا صعوبات نتيجة لتعقد الإجراءات الإدارية وعدم ترحيب الموظفين المحليين بهم وكذلك نتيجة لقلّة عدد القضاة ونقص موارد الهيئة القضائية. وقد صودفت أيضا صعوبات من جانب بعض الصرب لرفض الكرواتيين الاعتراف بإجراءات قانونية اتخذتها السلطات الصربية كأمر واقع. وفي إحدى الحالات التي أبلغ عنها في كنين، علمت أرملة أن شهادة الوفاة التي أصدرها النظام السابق عن وفاة زوجها، وهو المالك القانوني لمنزلها، لم تعترف بها حكومة كرواتيا، وبالتالي فإنها لم تتمكن من المطالبة بميراثها. وبصفة عامة فإن المراقبين الدوليين يذكرون أن الحكومة لم تتخذ إجراء قويا من أجل حماية حقوق الملكية للصرب الكرواتيين أو من أجل التصرف بسرعة في حالات الشغل غير القانوني للممتلكات من جانب الكرواتيين.

٣٣ - والحكومة تؤكد في تقريرها أنها تتولى في الوقت الحالي رعاية ما مجموعه ٣٨٣ ٠٢١ شخصا من المشردين والعائدين واللاجئين الذين تنفق عليهم حوالي ٨٨ مليون كونا (١٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) كل شهر. وهذا العدد يضم ١٣٣ ٧٨٤ شخصا من الكرواتيين اللاجئين من البوسنة والهرسك الذين لا يمكن لغالبيتهم، كما أشير في التقرير، أن يعودوا إلى ديارهم في ظل الظروف الحالية.

خامسا - الصرب المعتقلون ومسألة العفو

٣٤ - عندما قدمت تقريرها الأخير عن هذا الموضوع في شباط/فبراير ١٩٩٦، كانت المعلومات الواردة من لجنة الصليب الأحمر الدولية تشير إلى أن ٣٨٩ شخصا، ومعظمهم من الصرب الكرواتيين، لا يزالون قيد

الاعتقال في مراكز اعتقال موجودة في جميع أنحاء كرواتيا ويبلغ مجموعها ١٥ مركزا وذلك بتهم ناشئة عن الادعاء بمشاركتهم في النزاع. وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦ أصدر رئيس كرواتيا عفوا عن ٧٦ شخصا من الصرب المعتقلين، وذكر أن ٦٤ شخصا منهم قد قرروا مغادرة كرواتيا والتوجه إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد أشارت لجنة الصليب الأحمر الدولية أنه في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ كان لا يزال قيد الاعتقال في كرواتيا حوالي ٢٠٠ شخص صربي.

٣٥ - وقد جرت في الأشهر الأخيرة محاكمة بعض المعتقلين الصرب في المحاكم الكرواتية العسكرية والمدنية وذلك على الرغم من أن المراقبين الدوليين قد أشاروا إلى أن سير إجراءات المحاكمة يبدو بطيئا دون داع. وقد أسفرت بعض القضايا عن إدانة المتهمين وذلك بتهم تتعلق بجرائم الحرب في بعض الحالات وبجرائم أقل خطورة في حالات أخرى. وفي قضايا أخرى أطلق سراح الصرب المعتقلين.

٣٦ - وحكومة كرواتيا ترفض حتى الآن إصدار عضو عام يشمل بعض الأشخاص الذين لا يزالون قيد الاعتقال وكذلك جميع الصرب الذين حاربوا ضد كرواتيا في جيش ما يسمى "جمهورية كرايينا الصربية" التي تشمل القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين. غير أن البرلمان اعتمد في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ قانونا للعضو، وهو قانون لا ينطبق إلا على الصرب الذين حاربوا مع "جمهورية كرايينا الصربية" في القطاع الشرقي السابق (منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية). وبالإضافة إلى استبعاد الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب من العضو فإن القانون يسمح بأن يقدم إلى المحاكمة الأشخاص المتهمون بارتكاب جرائم عديدة أخرى ومن بينها "الجرائم المرتكبة ضد أمن كرواتيا" كما هي موصوفة في القانون الجنائي للبلد. وقد ذكر في تقرير الحكومة أن أحد الأهداف التي صدر العفو من أجلها هو المساعدة في تنفيذ الاتفاق الأساسي المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ لإعادة دمج منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية، سلميا، في جمهورية كرواتيا.

٣٧ - وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن قد طلب من حكومة كرواتيا، في البيان الرئاسي الصادر في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٦ (S/PRST/1996/26)، "أن تُصدر عفوا عاما عن جميع الأشخاص الذين خدموا، طوعا أو قسرا، في الإدارة المدنية أو القوات العسكرية أو قوات الشرطة التابعة للسلطات الصربية المحلية في المناطق التي كانت مشمولة بحماية الأمم المتحدة، باستثناء الذين ارتكبوا جرائم حرب، كما هي معرفة في القانون الدولي"، ومع ملاحظة أن قانون العفو الذي صدر مؤخرا في جمهورية كرواتيا يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح فإن المجلس قد طلب أيضا من الحكومة "جعل ذلك العفو شاملا في أقرب وقت ممكن" وشدد على الأهمية التي سيتم بها هذا التدبير فيما يتعلق بالحفاظ على الثقة والاستقرار العامين أثناء عملية التجريد من السلاح والتسريح.

سادسا - الحماية القانونية للسكان الصرب المتبقين

٣٨ - إن القرار الذي اتخذته حكومة كرواتيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، والذي علق عددا من مواد قانون دستوري خاص يؤثر على حقوق الأقليات القومية، الصرب أساسا، لا يزال ساريا بغض النظر عن الدعوة التي وجهها مجلس الأمن لإلغاء ذلك القرار S/PRST/1996/8. كذلك فإنه لم تحدث أية تطورات جديدة بالنسبة لإنشاء محكمة مؤقتة لحقوق الإنسان، وهو ما دعا إليه مجلس الأمن وأوصى به مراقبون دوليون عديدون، من بينهم المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، في شباط/فبراير ١٩٩٤^(٣). وقد ذكرت الحكومة في التقرير الذي قدمته أن خبراء من مجلس أوروبا، الذين جرت دعوتهم للعمل مع الحكومة لوضع مشروع تشريع بشأن المحكمة المؤقتة، قد "خلصوا إلى أن المبدأ الذي يقوم عليه إنشاء المحكمة المؤقتة لحقوق الإنسان لم يعد له أي أساس من الواقع، إذ أن مثل تلك المحكمة ستكون عقبة أمام ولاية اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان". وجدير بالملاحظة أن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا قد صوتت في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ لصالح ضم كرواتيا في عضوية المجلس، وهو ما يجعل كرواتيا ملزمة بالاعتراف بالولاية الإلزامية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. غير أن مجلس وزراء مجلس أوروبا قرر، في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٦، تأجيل اتخاذ قرار نهائي بشأن ضم كرواتيا في عضوية مجلس أوروبا وذلك انتظارا لوفاء كرواتيا ببعض الشروط ومن بينها تحسين ظروف عودة اللاجئين وإحراز تقدم بالنسبة لحماية الأقليات وحرية وسائل الإعلام، والتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٣٩ - وكما أشرت في تقريرتي السابق فإن كرواتيا تتذرع أيضا بأن تصديقها في عام ١٩٩٥ على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية، الذي يتيح للأفراد حرية الاتصال بلجنة حقوق الإنسان لإبلاغها بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان الممنوحة لهم بموجب ذلك العهد، يلغي الحاجة إلى إنشاء محكمة وطنية لحقوق الإنسان. والتقرير الذي قدمته الحكومة يورد تدابير أخرى اتخذتها الحكومة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وهذه التدابير تشمل ما يلي:

(أ) أن الحكومة وافقت مؤخرا على إنشاء بعثة طويلة الأجل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كرواتيا لأغراض رصد حقوق الإنسان؛

(ب) أن الحكومة طلبت مساعدة تقنية في مجال حقوق الإنسان من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، واعتمدت مقترحا قدمه المفوض السامي بإنشاء لجنة وطنية لتعليم حقوق الإنسان وذلك لوضع برنامج لتعليم حقوق الإنسان في المدارس في البلد؛

(ج) أن الحكومة قد تعاونت مع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، وكذلك مع خبير اللجنة المعني بالأشخاص المفقودين والمفوض السامي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بشأن الأقليات القومية.

والحكومة تشير إلى أنها تجري مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مناقشة بشأن عقد اتفاق ثنائي لحماية الأقليات.

٤٠ - ويوجد في كرواتيا أمين مظالم لحقوق الإنسان تدعمه الدولة (ومستقل طبقا للقانون. والتقرير الذي قدمته الحكومة يشير إلى أنه قد جرى اتخاذ تدابير لتحسين كفاءة أمين المظالم من خلال زيادة عدد نوابه (يوجد في الوقت الحالي ثلاثة نواب) إلى ٢٠ نائبا وذلك لتمثيل المكتب في كل مقاطعة في البلد ولتسهيل وصول جميع المواطنين إلى المكتب. غير أن التقارير الواردة من المراقبين الدوليين تشير إلى أنه خلال السنوات الثلاث التي زاول فيها المكتب عمله، لم يبد المكتب إلا قدرا قليلا من الاستقلالية عن الحكومة، كما أن أثره كان ضعيفا. والشخص الأول، والوحيد، الذي شغل منصب أمين المظالم استقال في نيسان/أبريل ١٩٩٦ وذلك بعد أن رفض البرلمان اعتماد تقريره السنوي، ولا يزال المنصب شاغرا في الوقت الحالي.

سابعاً - التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٤١ - يواصل المدعي العام للمحكمة الدولية إجراء اتصالات منتظمة مع السلطات الكرواتية والاحتفاظ بمكتب الاتصال في زغرب. وقد أسفرت التحقيقات التي أجريت بالتعاون مع سلطات كرواتيا عن إصدار عرائض اتهام، وتواصل السلطات الكرواتية تقديم معلومات ذات صلة بالموضوع إلى مكتب المدعي العام.

٤٢ - وقد طلب المدعي العام للمحكمة الدولية أن تتاح له إمكانية الحصول على المستندات التي تم الاستيلاء عليها أثناء "عملية العاصفة"، وهي العملية العسكرية التي قامت بها القوات الكرواتية في كرايينا، ولكن طلبه لم ينل بعد أي استجابة، وحرّم المحققون من فرصة معاينة بيان مفصل بتلك المواد. وكانت كرواتيا قد وافقت على قيام المدعي العام بفضح الملفات التي أعدتها السلطات الجنائية نتيجة للتحقيقات التي أجرتها في الجرائم التي يزعم ارتكابها من جانب جنود كرواتيين أثناء تلك الحملة. وستبدأ تلك العملية بعد وقت قصير، ولكن يعتقد أن التحقيقات قد تركزت على جرائم عادية ثانوية نسبيا، ولم تركز على الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.

٤٣ - وفي الوقت الحاضر، يجري احتجاج ضابط كرواتي بوسني من كبار ضباط الجيش انتظارا لمحاكمته في لاهاي بعد أن سلّم نفسه طواعية إلى المحكمة الدولية، وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦ ألقت السلطات الكرواتية القبض على كرواتي آخر بناء على أمر صدر في لاهاي وجهت فيه المحكمة الدولية الاتهام إليه. ومع ذلك، ورغم أن البرلمان الكرواتي اعتمد في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بأغلبية كبيرة تشريعا دستوريا بشأن تعاون جمهورية كرواتيا مع المحكمة الدولية، ورغم بيانات استلفات النظر الصادرة عن المحكمة الدولية، فإن السلطات الكرواتية لم تنفذ أوامر التوقيف التي أحوّلها إليها المحكمة الدولية فيما يتعلق باتهام أشخاص بارزين آخرين، يعرف أو يعتقد أنهم متواجدون في مناطق تقع تحت سيطرتها.

٤٤ - ومؤخرا أبلغت كرواتيا المحكمة الدولية بأنها على استعداد للموافقة على أن يودع الأشخاص المدانون في سجون جمهورية كرواتيا.

ثامنا - مسائل أخرى

٤٥ - قدمت في تقريره الأخير معلومات عن استمرار الحالة في مخيم كوبلينسكو للاجئين الواقع في قطاع الشمال السابق، الذي كان يأوي وقتئذ ما بين ٨ ٠٠٠ و ٩ ٠٠٠ لاجئ مسلم من منطقة فيليكا كلابوسا في شمال غربي البوسنة والهرسك، ومعظمهم من مؤيدي السيد فكرت عبديتش، حيث تتسم ظروف المعيشة بصعوبتها البالغة. ومنذ ذلك الوقت، حاولت حكومة كرواتيا إيجاد حل للاجئين كوبلينسكو في حين أنها كانت في معظم الأحوال ترفض منحهم مركز اللاجئين في كرواتيا. وقد تعقدت الحالة على ضوء استمرار ورود تقارير تفيد استخدام القوات الأمنية البوسنية الإيذاء الجسدي والترويع في كثير من الأحيان ضد العائدين من كوبلينسكو إلى فيليكا كلابوسا.

٤٦ - وبحلول أيار/مايو ١٩٦٦، قُدر أن عدد سكان كوبلينسكو انخفض بحيث بلغ نحو ٥٠٠ شخص، بعد مغادرة بعض المقيمين في المخيم إلى بلدان ثالثة، وإعادة توطين آخرين في البوسنة والهرسك. وفي أيار/مايو ١٩٩٦، وافقت حكومة كرواتيا على نقل بعض السكان الباقين في كوبلينسكو إلى مخيمات للاجئين في مناطق أخرى من البلد. وبحلول أوائل حزيران/يونيه، كان قد تم نقل أكثر من ١ ٠٠٠ شخص إلى مخيم غاسينتشي في كرواتيا الشرقية، توقعا لإعادة توطينهم في بلدان ثالثة، بينما تم نقل عدة مئات إلى مرفق آخر في جزيرة أوبونيان بالقرب من الساحل الكرواتي. وظل ٣ ٠٠٠ شخص تقريبا في المخيم حتى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ورغم أن بعض المقيمين الباقين في المخيم قد يعودون طواعية إلى البوسنة والهرسك، فبالنظر إلى كونهم من "المتشددين" التابعين لعبديتش يجعل قيام الأغلبية بعمل المثل أمرا بعيد الاحتمال، ولا تزال الأوضاع السائدة في المخيم صعبة.

تاسعا - ملاحظات ختامية

٤٧ - من الواضح أن التدابير التي اتخذتها الحكومة حتى الآن لتوفير الأمن للمقيمين في القطاعات السابقة من كرواتيا ليست كافية. فالمروق عن القانون، السائد خصوصا في المنطقة المحيطة بكنين، يقتضي بوضوح اتخاذ تدابير إضافية وتعزيز وجود رجال الشرطة المحترفين. وهكذا، فإن فشل الحكومة حتى الآن في توفير قدر معقول من الأمن في القطاعات السابقة لم يهيئ الظروف المحتملة لتشجيع الصرب الكرواتيين على العودة. كما أن عدم إحراز تقدم في التحقيق في الجرائم العديدة المرتكبة ضد السكان الصربيين المحليين أثناء العمليات العسكرية التي جرت في الصيف الماضي وعدم ملاحقة تلك الجرائم يشكل مصدرا للقلق. وتتسم استجابة المكاتب الحكومية في القطاعات السابقة للحاجات الأساسية للصرب الكرواتيين باستمرار عدم فاعليتها وبالعداء في بعض الأحيان. فالمسائل الهامة مثل توزيع الممتلكات وتوفير المستندات المتعلقة بالهوية تعالج في كثير من الأحيان بطريقة غير ثابتة أو بشكل لا يتفق مع الإجراءات القانونية. ويبدو أن التعليمات الصادرة من زغرب ليست وافية بحيث تكفل تطبيق القانون دون تمييز في القطاعات السابقة.

٤٨ - وبدأت كرواتيا الآن برنامجا رئيسيا لإعادة النازحين الكرواتيين إلى قطاعات الغرب والشمال والجنوب السابقة. كما يجري حاليا إيواء الآلاف من اللاجئين القادمين من البوسنة والهرسك في المنطقة. ومن ناحية أخرى، لا تبذل جهود محددة لتيسير عودة اللاجئين من الصرب الكرواتيين. وفي حين تفيد التقارير أن نحو ٧٠٠٠ من هؤلاء الأشخاص قد تلقوا الموافقة على عودتهم، فإن هذا المجموع يعد ضئيلا بالمقارنة بعدد ٢٠٠ ٠٠٠ شخص الذين فروا من القطاعات السابقة في صيف عام ١٩٩٥ أو بالمقارنة بعدد ٥٠ ٠٠٠ شخص من اللاجئين والنازحين الكرواتيين الذين انتقلوا مؤخرا إلى القطاعات السابقة بناء على موافقة الحكومة. وحكومة كرواتيا تهتم اهتماما مشروعا بعودة النازحين الكرواتيين إلى ديارهم. بيد أن إعادة تسكين المنطقة على نحو سريع بسكان من الكرواتيين النازحين بل وأيضا بلجنيين كرواتيين من أماكن أخرى، حتى ولو كان ذلك التسكين مؤقتا في بعض الحالات، من المحتمل أن يخلق عقبات كبيرة أمام عودة الصرب الكرواتيين، ما لم تقم الحكومة بتنفيذ تدابير السياسة العامة القوية الرامية إلى صون حقوقهم.

٤٩ - إن استمرار فشل حكومة كرواتيا في سن تشريع يقضي بالعضو العام عن الجنود السابقين فيما يسمى "جمهورية كرايينا الصربية" يعمل ضد عودة الصرب الكرواتيين على نطاق واسع. ويؤثر نفس التأثير استمرار تعطيل الأحكام الدستورية الخاصة لحماية وتعزيز حقوق الأقليات في كرواتيا. وينبغي أن يعزى إلى الحكومة فضل اتخاذ موقف يتسم بالتعاون عموما مع آليات حقوق الإنسان الدولية، وبحث مختلف المبادرات لحماية حقوق الأقليات. إلا أن هذه الحماية لا يمكن أن ترتبط بالمفاوضات مع حكومة يوغوسلافيا الاتحادية، إذ أنها ناشئة عن التزامات كرواتيا بموجب مختلف الصكوك القانونية الدولية. وعموما، لا توجد ثمة مبادرات ملموسة لتشجيع عودة اللاجئين من الصرب الكرواتيين إلى ديارهم، وهذا يشير إلى استمرار معاداة وجود سكان صربيين بعدد كبير في إقليم جمهورية كرواتيا.

الحواشي

(١) فيما يتعلق بنطاق الجرائم المرتكبة، انظر تقرير المؤرخين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (S/1995/1051) و ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/1996/109). انظر أيضا التقارير التي قدمها المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المؤرخة ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٥ (S/1995/575)، و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/933) و ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ (E/CN.4/1996/63).

(٢) "عملية العاصفة" هو الاسم الذي أطلقته الحكومة للعملية العسكرية التي جرت في الأيام الأولى من شهر آب/أغسطس ١٩٩٥ لاستعادة السيطرة على القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين.

(٣) انظر: E/CN.1994/110.

— — — — —